

# مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

معالي وزير الداخلية والبلديات

الصديقة ريا الحسن

الصديق ساروج كومار

الحضور الكريم،

يسعدني أن أكون بينكم اليوم لإطلاق برنامج تنموي يأتي في توقيت مناسب خاصة وأن الدولة اللبنانية تعترم رفع مستوى الاستثمارات العامة في إطار رؤيتها لتحفيز النمو الاقتصادي بالتزامن مع رزمة من الإصلاحات الهيكلية.

إنّ تعاون مجلس الإنماء والإعمار مع البنك الدولي في برامج التنمية المناطقية بدأ منذ سنوات طويلة وخاصة مع برنامج التنمية الاقتصادية والإرث الثقافي (CHUD) ثم مع برنامج التنمية المحلية (CDP) الذي تزامن مع جهود الدولة للتخفيف من آثار عدوان تموز 2006. ومع تفاقم آثار الأزمة السورية على لبنان، كان البنك الدولي أول المبادرين إلى تقديم منحة بقيمة 10 مليون دولار لمشاريع التنمية المحلية التي نُفّذت بالتعاون مع اتحادات البلديات الأكثر تضرراً من أزمة النزوح السوري. هذه المنحة كانت الخميرة التي استقطبنا بعدها هبات عديدة لنفس الأهداف وخاصة من الصندوق العربي والصندوق الكويتي.

أما البرنامج الذي نحن في صددِه اليوم فهو برنامج تنموي يهدف إلى :

- تنمية التراث وتحسين البيئة الحضرية
- إعادة تفعيل الأنشطة الاقتصادية المحلية
- تحسين النقل في المناطق الحضرية

ففي إطار جهود التنمية المحلية، وبعد التشاور مع بعض مؤسسات التمويل الدولية، جرى التوافق بين مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي والبنك الأوروبي للتمويل

والوكالة الفرنسية للتنمية على اقتراح برنامج وطني للتنمية المحلية لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف الاقتصادي والحضري.

جرى اعداد دراسات تحضيرية لهذا البرنامج من قبل مؤسسات التمويل الثلاث بالتنسيق مع مجلس الانماء والاعمار وبالاستناد الى الخطة الشاملة لترتيب الاراضي اللبنانية التي صدرت بمرسوم عام 2009.

بعد ذلك، جرى مسح ميداني ولقاءات تشاورية مع العديد من البلديات.

كما جرى التوافق على ان المشاريع التي ستمول يجب ان تستوفي المعايير التالية:

- النهج الحضري المتكامل
- الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية
- ملاءمة الاحتياجات المحلية
- إشراك البلديات
- ظروف مقبولة للتنفيذ وللادارة وللصيانة

جرى التوافق أن يُقسّم البرنامج الوطني الى برنامجين فرعيين وذلك لاسباب تمويلية محض، لأنّ البنك الاوروبي للتمثير والوكالة الفرنسية للتنمية اتفقا على تمويل مشترك لبرنامج فرعي بينما فضّل البنك الدولي ان يُموّل برنامجاً فرعياً في اطار البرنامج الوطني نفسه.

كما جرى التوافق على ان يشمل البرنامج الفرعي الاول، اي الممول من البنك الاوروبي للتمثير والوكالة الفرنسية للتنمية (مع هبة من الاتحاد الاوروبي) المدن الرئيسية على المستوى الوطني بالاستناد الى الهيكلية المدنية المعتمدة في الخطة الشاملة لترتيب الاراضي. وهذه المدن هي: صيدا، طرابلس/الميناء، جبيل، صور، بعلبك، زحلة والنبطية، بالاضافة الى مدينتين من الاقطاب المحلية/مراكز الاقضية هما حلبا وعاليه.

أما البرنامج الفرعي الثاني والذي هو قيد التحضير مع البنك الدولي فهو سيستكمل مروحة المدن والبلدات المستفيدة من البرنامج الوطني وهي بمعظمها اقطاب محلية و/أو مراكز اقصية بالاستناد ايضاً الى الخطة الشاملة. وسيغطي البرنامج الفرعي الثاني، بشكل مبدئي، حوالي 18 بلدة او مدينة هي: البترون، دوما، زغرتا، بشري، المنية، بعقلين، شحيم، حازمية، عنجر، الهرمل، راشيا، جب جنين، جزين، بنت جبيل، حاصبيا، مرجعيون، كفرزيبان، القبيات.

إن هذا البرنامج الوطني سيتم تنفيذه بالتنسيق والتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات وسيكون لكل بلدية الدور الأساسي في تحديد الأولويات ومتابعة التنفيذ وتأمين مستلزمات الإدارة والصيانة والتشغيل.

لا يسعني في الختام إلا أن أشكر البنك الدولي ممثلاً بالصديق ساروج كومار على الجهود التي يبذلها لمساعدة لبنان على عبور الازمة المالية والاقتصادية التي يواجهها، على أمل أن تتسارع الخطوات لوضع جميع مبادرات رؤية الحكومة على سكة التنفيذ.

وأتمنى لكم حسن المتابعة كوني مضطراً للمغادرة الآن بسبب ارتبابي بموعد مسبق.

وشكراً لكم.